جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مدرس المادة: أ.م.د. مؤيد جبير محمود

الفكر السياسي الغربي الحديث في القرن الثامن عشر

الليبرالية النفعية الغربية

ديفيد هيوم١٧١١-١٧٧٦ م

يمثل هيوم نمطاً من الفلاسفة الذين لم يعنوا بالمشكلات السياسية بشكل مستقل كما فعل مكيافيللي على سبيل المثال، وانما اعتنوا بها من خلال عنايتهم بالمشكلات الاخلاقية.

مع هيوم نكون أمام منهج جديد في دراسة الظواهر السياسية وهو "المنهج التجريبي"، الذي يميز بين الانطباعات والافكار؛ فالانطباعات تأتي أولاً ثم الافكار بعدها، وتؤكد التجربة صحة ذلك.

فالتجربة هي التي تزودنا بالمعرفة عن العلة والمعلول. وقد طبق هيوم منهجه التجريبي في ميدان الظواهر السياسية، فلاحظ أن الطابع التقليدي للقانون الطبيعي يظهر في البداية على أساس الاقتناع بأن الاحكام القيمية المعيارية تتضمن طابعاً يسمو على طابع التجربة، وتتم صياغة هذه الأحكام بالعقل المجرد دون الاستعانة بالتجربة.

وضع ديفيد هيوم مؤلفات عديدة باستخدام المنهج التجريبي منها (رسالة في الطبيعة البشرية ١٧٤١) و(محاورة في الدين الطبيعي نشر بعد وفاته ١٧٧٩) و (مقالة عن المعجزات) و(تاريخ انكلترا، نشر ١٧٧٥)

الدولة في فكر هيوم:

آمن ديفيد هيوم بوجود حالة سابقة على وجود الدولة، ولا تتميز بعزلة الفرد كما آمن بذلك هوبز، وان قيام الحالة الاجتماعية في ظل غياب الحكومة لم يحل في رأيه دون عيش الانسان في مجتمع مهما كان هذا المجتمع بدائيا. ويلاحظ هيوم ان تنظيم المجتمع في تلك المرحلة لم يكن ليرقى الى مستوى الدولة، فالثروات آنذاك كانت تستجيب للحاجات تقريبا مما يجعل وجود الدولة غير ضروري لتنظيم الحياة الاجتماعية وادارة شؤونها وعلاقتها، ولكن منذ اللحظة التي راحت فيها هذه الثروات تتناقص ولاتستجيب لتنامي الحاجات تغير الحال وأصبح وجود الدولة ضروريا للحياة الاجتماعية. فتناقص الثروات وتنامي الحاجات جعل الانسان مجبولا على توخي الربح المادي ودفع به بعيدا عن قواعد العدالة الطبيعية

وضمانها، فقد أصبح وجود الدولة ضروريا لتولي هذه المهمة مما يجعل تحقيق العدالة الطبيعية المبدأ الذي يحكم وجود الدولة ويبرره مما يعني أنه كان ينسب الى التقدم الاقتصادي والكسب الآني المرتبط به والناتج عنه الفضل الفضل في ظهور التنظيم الحكومي وقيام الدولة. وان قيام الدولة وتأسيس حكومتها كان في رأيه نتيجة ومحصلة لاتفاق ارادي بين الناس ، غير انه عاد في مقاله (العقد البدائي) لينزع عن هذا الاتفاق الانساني الارادي كل دلالة تطبيقية، ومعتبرا ان القوة والعنف هما الأصل في وجود كل الحكومات القائمة.

نظام الحكم عند هيوم

يتحدث هيوم في كتاباته عن نظامين أساسيين من أنظمة الحكم هما:

-النظام الملكي

-النظام الجمهوري

اللذان يميز بينهما على أساس أن :

-الملكية تنظر الى الأعلى والجمهورية تنظر الى الشعب

-الملكية يسيطر عليها هدف الظهور بالمظهر المقبول والجمهورية يسيطر عليها هدف المنفعة.

- الملكية يكون نجاحها حليف الذوق والجمهورية يكون نجاحها حليف العبقرية.

ويميز بين نوعين من الملكية هما:

-الملكية المتمدنة

-الملكية الاستبدادية

ومع أن نبرة إطراء نظام الحكم الجمهوري واضحة في موقف هيوم هذا ، لكنه لاتجعل منه مفكرا سياسيا جمهوريا. لماذا؟

لأنه وإن جعل من نظام الحكم الجمهوري العارض الطبيعي لنظام الحكم المكلي المطلق الذي يبدو في نظره من طبيعية الدولة الاستبدادية بحكم تعارضه مع التقدم وانتهائه الى تعطيل الدستور، فهو لم يفاضل بين نظام الحكم الجمهوري ونظام الحكم الملكي المطلق ليختار أحدهما دون الآخر لاعتقاده بان الأفكار الجمهورية تتسرب في النهاية الى نظام الحكم الملكي (المعتدل) الذي يعلن تفضيله له.

لماذا يفضل ديفيد هيوم نظام الحكم الملكي المعتدل؟

يستند هيوم في ذلك الى تفضيله للنظام الساسي الملكي في انجلترا الذي رأى فيه النظام الأمثل الذي يصلح أن يكون معيار صلاحية كل نظام آخر بحكم تميزه باعتماد مبدأ التوازن بين السلطات الذي ضمن الحرية للحياة السياسية الانجليزية.

وفي ضوء موقفه من النظام الملكي المعتدل حدد موقفه من الديمقراطية؟

ووجد ان الديمقراطية تفتقد الى فرص النجاح....لماذا؟

لأنها من وجهة نظره تفترض تمتع الناس بفضيلة لا وجود لها عندهم بالفعل، وتثق بالطبيعة البشرية ثقة لا مبرر لها، لذلك فإنه لا يتوقع من تطبيق الديمقراطية الا جدلا متصلا وحربا أهلية لاتفلت منها الأمة الا بالحكم الاستبدادي الذي هو أيسر طريق لانهيار الدستور.

موقفه من الشعب والأحزاب السياسية:

هيوم لايرى في الشعب الا (غوغاء)، ويحكم موقفه من الديمقراطية والشعب موقفه من الأحزاب السياسية التي يرى في رؤسائها مجرد رؤساء زمر، بينما تبدو له أحزاب الجمهوريات الصغيرة قائمة إما على الصداقة أو على الحقد، وفي الحالتين تكون الأحزاب قائمة على اعتبارات شخصية بالأساس، وتبدو التعددية الحزبية عنده حاملة في ثناياها لاسباب الصراع الذي يسبب الخراب المحقق حتى بالنسبة للدول الكبرى، ولكن هيوم لم يستبعد امكانية وجود احزاب سياسية حقيقية تقوم على أساس التعارض في المصالح أو في المبادئ، وهو يفضل نظام الحزبين على تعددية الأحزاب.

المصادر:

١- عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، ط١،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥.
٢- كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر النهضة، ج١، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٣- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ط٢، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.
٤- كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر الاصلاح الديني، ج٢، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٥- فرانسو شاتليه، تاريخ الايديولجيات-القرن ٧-١٩، ج٢، ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٧.